مظاهرات في تل أبيب رفضاً لاتفاق وقف إطلاق النار

غزة : عشرات الإصابات برصاص جيش الاحتلال الإسرائيلي

شاب فلسطيني يصاب في أحد مسيرات العودة على حدود غزة

مظاهرة في تل ابيب ضد وقف التصعيد في غزة

الأراضي المحتلة – «وكالات» : أصيب عشرات الفلسطينيين، مساء الجمعة، جراء إطلاق جيش الاحتلال الإسرائيلي النار صوب مئات المتظاهرين في الجمعة الـ 35 من مسيرات العودة وكسر الحصار، في وقت شهدت الحدود الشرقية للقطاع هدوءا منذ بدء تواقد الفلسطينيين للمشاركة في فعالياتها.

وقالت وزارة الصحة الفلسطينية، إن «40 فلسطينيا أصيبوا بجراح مختلفة، بعد إطلاق جيش الاحتلال الإسرائيلي النار صوب المتظاهرين على الحدود الشرقية لقطاع غزة، فضلا عن تسجيل عشرات الحالات بالاختناق جراء استنشاق الغاز المسيل للدموع».

وأشارت الوزارة، إلى أن جراح 3 من المصابين في حالة الخطر الشديد، بسبب استخدام الاحتلال الإسرائيلي للرصاص المتفجر ضد المتظاهرين الفلسطينيين.

وذكرت مصادر فلسطينية، أن من بين المصابين صحافي يعمل لصالح وكالة محلية، وقد أصيب بقنبلة غاز بشكل مباشر في الوجه، واصفة إصابته بالمتوسطة.

وشهدت المنطقة الحدودية جمعة هادئة في أحداثها وفعالياتها، بعد تواقد أعداد أقل من أيام الجمعة الماضية، فيما نقلت الإذاعة الإسرائيلية خبرا بأن الوفد الأمني المصري المتواجد في قطاع غزة، طلب من حركة حماس، إبعاد المتظاهرين عن المناطق الحدودية والسياج الفاصل.

وهدد منسق أعمال الحكومة الإسرائيلي، كميل أبوركن، باستهداف أي متظاهر يقترب من مسافة 100 متر من السياج الحدودي، مشيرا إلى أن جيش الاحتلال لن يتهاون في التعامل مع المتظاهرين الفلسطينيين.

من ناحية أخرى تظاهر مئات الإسرائيليين، في مدينة تل أبيب احتجاجاً على اتفاق وقف إطلاق النار بين الفصائل الفلسطينية المسلحة في قطاع غزة وإسرائيل، والذي اعتبرته أوساط إسرائيلية انسحابا من المواجهة.

وقالت وسائل إعلام إسرائيلية، إن «حوالي 1500 متظاهر من سكان غلاف غزة أغلقوا تقاطع عزرائيلي في تل أبيب، احتجاجا على عدم اهتمام الحكومة الإسرائيلية بهم بسبب الوضع الأمني السيء».

ورفع المتظاهرون يافطات منددة بسياسات رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتانياهو، ووزير دفاعه المستقيل أفيغدور ليبرمان، في التعامل مع قطاع غزة.

كما شدد المتظاهرون بتصريحات وزير إسرائيلي، قال فيها إن الجيش الإسرائيلي لن يستطيع دخول قطاع غزة من أجل فرض الأمن، وأن خسائر الجيش ستكون بمئات القتلى في حال قرر الدخول للقطاع، ما اعتبره الإسرائيليون إعلان استسلام لحماس.

ولا يزال إعلان التوصل لاتفاق إطلاق نار بين الفصائل الفلسطينية وإسرائيل يلقي بظلاله على الحالة السياسية في إسرائيل، حيث استقال وزير الدفاع الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان، ووزيرة الهجرة الإسرائيلية، فضلاً عن تلويح حزب يميني في الائتلاف الحكومي برغبته في الانسحاب من الائتلاف الحكومي في حال عدم تولي ممثل عنه حقيبة وزير الدفاع.

من جهة أخرى نشرت حركة الجهاد الإسلامي يوم الخميس، صورا عن صاروخ جديد بروؤس حربية ثقيلة، زاعمة أنها أطلقته باتجاه عسقلان، خلال تصاعد العنف في وقت سابق من هذا الأسبوع بين الفصائل الفلسطينية في غزة والاحتلال الإسرائيلي.

■ صحيفة إسرائيلية : «الجهاد الإسلامي» أطلق للمرة الأولى صاروخاً مدمراً تجاه عسقلان
■ المالكي يعلن إطلاق سراح الفلسطينيين المحتجزين في تايلاند

وذكرت صحيفة «جوروزلم بوست» الإسرائيلية اليوم الجمعة، أن الصور أظهرت 12 صاروخا صغير الحجم، لكن برؤوس كبيرة، يبدو أنها طورت محليا.

وأضافت أنه نظراً لرأسه الحربي الضخم، فإن الصاروخ الجديد يمتلك قدرات تدميرية أكبر، إلا أنه مقارنة مع صواريخ أخرى في ترسانة الجهاد، فإن درجة الدقة والمدى ربما تكون أقل.

وقال خبير الصواريخ في معهد فيشر للدراسات الاستراتيجية الجوية والفضائية، تال إنبار، إن التوتر الأخير في غزة، شهد أول استخدام لمثل هذا الصاروخ من قبل الفصائل في القطاع، ضد إسرائيل.

وأوضح «يحتوي الصاروخ على كمية متفجرات أقل عدة مرات من الصواريخ المعتادة التي لها نفس القطر، مثل غراد» مضيفاً أن المدى يساعد في إحداث المزيد من الضرر.

وأشارت الصحيفة إلى أن كلا من حركة حماس والجهاد، قامت بإجراء اختبارات صاروخية بشكل منتظم تقريبا، منذ انتهاء الحرب الأخيرة على غزة 2014، حيث أطلقتا الصواريخ باتجاه البحر في محاولة لزيادة نطاقها وقوتها التدميرية.

وأضاف الخبير الإسرائيلي: «لقد سمعنا منذ شهور أن حماس والجهاد تجريان اختبارات صاروخية... الأحداث الأخيرة كانت أول فرصة لاستخدامها».

وذكر أن الفصائل المسلحة في غزة، انشغلت، بعد إحكام الحصار وانخفاض تهريب الأسلحة إلى القطاع، في الانتاج المحلي للصواريخ والأسلحة، مشيرا إلى أنه «لا يمكن منع البريد الإلكتروني والمكالمات الهاتفية اللازمة للحصول على المعلومات المطلوبة لصناعة مثل هذا الصاروخ».

واعتبر إنبار، أنه من المحتمل أن يكون الصاروخ الذي ضرب المبنى السكني في عسقلان مساء الإثنين، محدثا انفجارا كبيرا، هو الصاروخ الثقيل الذي أطلقته حركة الجهاد من القطاع.

وقال «كان الضرر، الذي تسبب به الصاروخ، مثيرا للغاية مقارنة مع ما تسببت فيه صواريخ أخرى، لذلك أعتقد أن هكذا دمار نتج عن رأس حربي ثقيل»، مستدركا أنه «لا يمكن تأكيد هذا إلا من خلال فحص شظايا الصواريخ من قبل السلطات الإسرائيلية».

وكانت جهود مصرية توصلت لوقف إطلاق النار بين الفصائل الفلسطينية في غزة والاحتلال الإسرائيلي، بعد أسوأ توتر منذ 2014، والذي استمر لأكثر من 48 ساعة من العنف والقصف المتبادل، فيما بلغ عدد القذائف والصواريخ التي أطلقت من القطاع، أكثر من 460 صاروخا، نحو المستوطنات والأراضي المحتلة.

وفيما يلي، فيديو تناقله ناشطون على مواقع التواصل الاجتماعي يظهر لحظة سقوط صاروخ على المبنى السكني في عسقلان.

من جانب آخر أفادت مصادر فلسطينية بأن قوات «الاحتلال» الإسرائيلي نصبت أمس السبت، عدة حواجز عسكرية، وكلفت من تواجدها العسكري في محيط عدة قرى وبلدات محافظة جنين.

ونقلت وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا) عن المصادر قولها، إن «قوات الاحتلال نصبت عدة حواجز عسكرية في محيط الجامعة العربية الأمريكية، وعلى الشارع الالتفافي جنوب جنين، وفي محيط بلدة يعبد، وعلى شارع جنين – حيفا».

وأضافت المصادر، أن «جنود الاحتلال المتمركزين على الحواجز أجبروا المواطنين على النزول من المركبات، ودققوا في بطاقاتهم الشخصية، واستجوبوا عددا منهم، الأمر الذي أدى إلى إعاقة الحركة وتعطيل حركة السير».

من ناحية أخرى أعلن وزير الخارجية الفلسطيني رياض المالكي، الجمعة، أن الجهود الفلسطينية التي تقودها الوزارة عبر سفارتها في تايلاند، تمكنت من إطلاق سراح كافة النساء والأطفال الفلسطينيين المحتجزين في تايلاند بسبب مخالفتهم قوانين الإقامة والهجرة التايلاندية.

ووفقاً لبيان صادر عن الوزارة، فإن «سفارة دولة فلسطين تفاعلت سريعا بناء على مناشدات عديد المواطنين، بخصوص ما تعرض له المواطنون الفلسطينيون من اعتقال خلال دخولهم غير القانوني أو بقائهم بشكل غير قانوني على الأراضي التايلاندية».

وتابعت أن «الجهات الرسمية التايلاندية أوضحت للمسؤولين الدبلوماسيين الفلسطينيين أنه من غير الصحيح الادعاء بوجود حملة أمنية تستهدف التواجد الفلسطيني على الأراضي التايلندية، وأن عدد المعتقلين من الجنسية الفلسطينية لا يذكر مقارنة بأعداد المعتقلين من جنسيات أخرى، ممن قاموا بخرق قانون الهجرة والإقامة التايلاندي».

وأكدت الخارجية أنها ستستمر في مساعيها مع الجهات الرسمية التايلندية حتى إطلاق سراح كافة المحتجزين من الجنسية الفلسطينية.

وكانت السلطات في تايلاند، قد أودعت منذ منتصف أكتوبر عشرات الأسر السورية والفلسطينية وأودعتها في مراكز احتجاز في العاصمة بانكوك، أغلبية هذه الأسر هربت من سوريا والعراق حيث تدور الحرب منذ 2012.

ورغم أنها قدمت طلبات لجوء لدى المكتب الإقليمي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في بانكوك، لم تحصل بعد على أي رد ويبدو أنه لم يقبل أي بلد استقبالها.

وأطلق عدد من اللاجئين الفلسطينيين السوريين في تايلند، نداء استغاثة عبر مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سوريا، ناشدوا فيه المؤسسات الدولية وحقوق الإنسان والمجتمع المدني للتدخل من أجل وضع حد لمأساتهم ومعاناتهم والافراج عن المعتقلين في السجون التايلندية.

القاهرة تتابع مقتل أحد مواطنيها في السعودية

مصر : الإعدام لمتهم وسجن 6 بقضية «خلية طنطا الإرهابية»

مجموعة من المتهمين خلف قضبان المحكمة

القاهرة – «وكالات» : كلفت الخارجية المصرية قنصليتها في جدة بالتحقق من الحادث المتداول إعلاميا، الجمعة، عن مقتل المواطن المصري أحمد طه حسن محمود المنخلي، بمدينة جازان بالمملكة العربية السعودية.

وقامت القنصلية العامة بجدة على الفور بتكليف المستشار القانوني للبعثة بالتوجه لمدينة جازان لمتابعة التحقيقات بالنيابة العامة، حيث أفادت السلطات السعودية بأنه تم القبض على الجاني وجاري التحقيق معه، وسيتم اتخاذ كافة الإجراءات القانونية ضده.

كما قامت القنصلية العامة بالتواصل مع إدارة الطب الشرعي، ومديرية الشؤون الصحية، ووكيل إمارة جازان للشؤون الأمنية، وذلك للعمل على سرعة الانتهاء من كافة التحقيقات والإجراءات تمهيدا لشحن جثمان الفقيد إلى أرض الوطن.

واختتم مساعد وزير الخارجية للشؤون القنصلية تصريحاته بالتأكيد على قيام القطاع القنصلي بوزارة الخارجية والقنصلية العامة لمصر بجدة، بالمتابعة الحثيثة لكافة الإجراءات المتعلقة بالقضية بالتنسيق مع السلطات السعودية.

من ناحية أخرى قضت محكمة جنايات القاهرة في مصر، أمس السبت، بإعدام متهم، وبالسجن المشدد 10 سنوات لـ6 متهمين في إعادة محاكمتهم في القضية المعروفة إعلامية بـ«خلية طنطا الإرهابية».

كانت محكمة النقض قبلت طعون 7 متهمين في القضية، وإلغاء الحكم الصادر ضدهم من محكمة الجنايات بإعدام متهم ومعاقبة 6 آخرين بالسجن المشدد 10 سنوات، وإعادة محاكمتهم أمام دائرة جنايات أخرى.

وكانت الدائرة 23 إرهاب، بمحكمة جنايات شمال القاهرة، قد قضت بأحكام ما بين الإعدام والسجن المشدد ضد المتهمين في 4 سبتمبر 2016.

وكشفت تحقيقات نيابة أمن الدولة العليا، أن المتهمين أنشأوا وأسسوا الخلية على خلاف أحكام القانون، بهدف الدعوة إلى تعطيل أحكام الدستور والقوانين ومنع مؤسسات الدولة والسلطات العامة من ممارسة أعمالها، والاعتداء على الحرية الشخصية للمواطنين والحقوق والحريات العامة والإضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي.

الأمم المتحدة تؤكد سيادة دمشق على الجولان وترفض الإجراءات الإسرائيلية

سوريا : 9 قتلى من النظام في هجوم على حماة

مجموعة من المسلحين في سوريا

عواصم – «وكالات» : صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالأغلبية الساحقة على سيادة سوريا على الجولان السوري، معتبرة أن كل إجراءات الاحتلال الإسرائيلي فيه باطلة ولاغية.

وصوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالأغلبية الساحقة بسيادة سوريا على الجولان المحتل، واعتبار كل إجراءات الاحتلال الإسرائيلي فيه باطلة ولاغية، بحسب وكالة الأنباء السورية (سانا).

وقال مندوب سوريا الدائم لدى الأمم المتحدة بشار الجعفري، إن تصويت الأغلبية الساحقة لمصلحة مشروع القرار حول «الجولان السوري المحتل» رسالة واضحة لإسرائيل بأن احتلالها للجولان أمر مرفوض وينتهك أحكام الميثاق ومبادئ القانون الدولي.

ولفت إلى أن أبناء الجولان السوري المحتل أفشلوا كل محاولات المحتل الإسرائيلي لتهويد الجولان، وآخرها إفشالهم ما تسمى انتخابات المجالس المحلية في 30 من الشهر الماضي.

وأضاف المندوب السوري أن التصويت لمصلحة مشروع القرار حول الجولان السوري المحتل، يؤكد من جديد رفض الدول الأعضاء استمرار الاحتلال الإسرائيلي للجولان، ويؤكد أيضا أن محاولة إسرائيل ضمه إجراء باطل ولاغ وليس له أي أثر قانوني.

وقال الجعفري: «لم نتفاجأ على الإطلاق بنصويت واشنطن ضد مشروع القرار الخاص بالجولان السوري المحتل، لأن واشنطن نفسها شريك أساسي لإسرائيل في حروبها على المنطقة وفي حمايتها من أي مساءلة في مجلس الأمن على جرائمها».

من ناحية أخرى قتل تسعة عناصر من قوات النظام السوري والمسلحين الموالين لها فجر الجمعة في هجوم شنته مجموعات مسلحة في محافظة حماة في وسط البلاد، وفق ما أفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان.

وقال مدير المرصد رامي عبد الرحمن «شنت مجموعات إرهابية بينها تنظيم حراس الدين هجوماً ضد مواقع لقوات النظام في ريف حماة الشمالي الغربي عند الأطراف الخارجية للمنطقة المنزوعة السلاح» التي حددها الاتفاق الروسي – التركي في محافظة إدلب (شمال غرب) ومحيطها.

وأوضح أن الهجوم الذي تخللته اشتباكات أسفر عن مقتل تسعة عناصر من قوات النظام والمسلحين الموالين لها فضلاً عن خمسة مقاتلين من المجموعات المسلحة، وعلى رأسها تنظيم «حراس الدين» المرتبط بتنظيم القاعدة والذي كان أعلن سابقا رفضه للاتفاق الروسي التركي.

وتوصلت روسيا وتركيا قبل شهرين إلى اتفاق على إقامة منطقة منزوعة السلاح في إدلب ومحيطها بعمق يتراوح بين 15 و20 كيلومترا، بعدما لوّحت دمشق على مدى أسابيع بشنّ عملية عسكرية واسعة في المنطقة، التي تُعدّ آخر معقل للفصائل المعارضة في سوريا.

وتقع المنطقة المنزوعة السلاح على خطوط التماس بين قوات النظام والفصائل، وتشمل جزءا من محافظة إدلب مع مناطق في ريف حلب الغربي وريف حماة الشمالي وريف اللاذقية الشمالي الشرقي.

من جهة أخرى قال المرصد السوري لحقوق الإنسان الجمعة، إن المئات من النساء الأجنبيات وأطفالهن محتجزات بمعسكرات في مناطق خاضعة لسيطرة مقاتلين متحالفين مع الولايات المتحدة في شرق سوريا.

وأضاف المرصد أن 584 امرأة وأطفالهن 1284، يعشن في هذه المخيمات في المناطق التي كانت خاضعة لسيطرة تنظيم داعش.

وأوضح المرصد ومقره بريطانيا أن «النساء يحملن 44 جنسية مختلفة وينتمين إلى عائلات المقاتلين الأجانب المرتبطين بتنظيم داعش».

ومنعت البلدان الأصلية لتلك النساء عودتهن خشية أن يشكلن تهديدات لأمنها القومي.

وفي الأشهر الأخيرة، استولت قوات سوريا الديمقراطية، ميليشيا بقيادة الأكراد متحالفة مع الولايات المتحدة، على أجزاء من أراضي كانت تحت سيطرة داعش في شرق سوريا.

وقال رئيس المرصد، رامي عبد الرحمن ، نقلاً عن مصادر كردية، إن «الأجانب المحتجزون لدى قوات سوريا الديمقراطية في شرق سوريا هم 13 رجلاً ألمانيا و21 امرأة ، بالإضافة إلى 48 طفلاً من آباء يحملون الجنسية الألمانية».

وقال الرئيس المشارك للجنة العلاقات الخارجية في قوات سوريا الديمقراطية، عبد الكريم عمر، إن «عدد الألمان المحتجزين كبير»، لكنه لم يذكر رقما محددا.